العدالة المناخية العالمية: سدّ الفجوة بين السياسة والممارسة

نداء السيد حسن/ باحثة دكتوراه جامعة القاهرة

يعد التغير المناخي أحد أبرز المشكلات التي تواجه العالم وأكثرها تعقيدا، حيث يؤثر ليس فقط على النظم البيئية إنما يؤثر كذلك على الاقتصادات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم على حد سواء. وبالرغم من أن أسباب هذا التغير المناخي هي أساسا الثورات الصناعية وما تلته من استخدام الصناعات كثيفة الانبعاثات لتحقيق نمو اقتصادي متسارع للدول الأكثر نموما وتطورا، وهو الامر الذي لم يكن باستطاعة الدول النامية فعله، إلا ان تبعات أعباء تلك الازمة لا يتم تقاسمها بالتساوي حيث تواجه العديد من البلدان النامية عواقب تغير المناخ لأنها تواجه تغيرات في هطول الأمطار والظواهر الجوية الشديدة والفيضانات المتزايدة والجفاف الشديد، وبالتالي، هناك اختلال في التوازن بين المسؤولية عن تغير المناخ، والأضرار الناجمة عنه، والافتقار إلى الموارد اللازمة للتكيف، فالدول المتقدمة والتي تعد تاريخيا أكبر الدول المسببة للانبعاثات تتحمل المسؤولية الأقل عن الأزمة الحالية بينما تعاني الدول النامية من العواقب الأشد وطأة سواء على المستوي البيئي أو على المستوي الاقتصادي.

شكل (1) أكبر 5 دول في انبعاثات الغازات الدفيئة عالمياً 2019

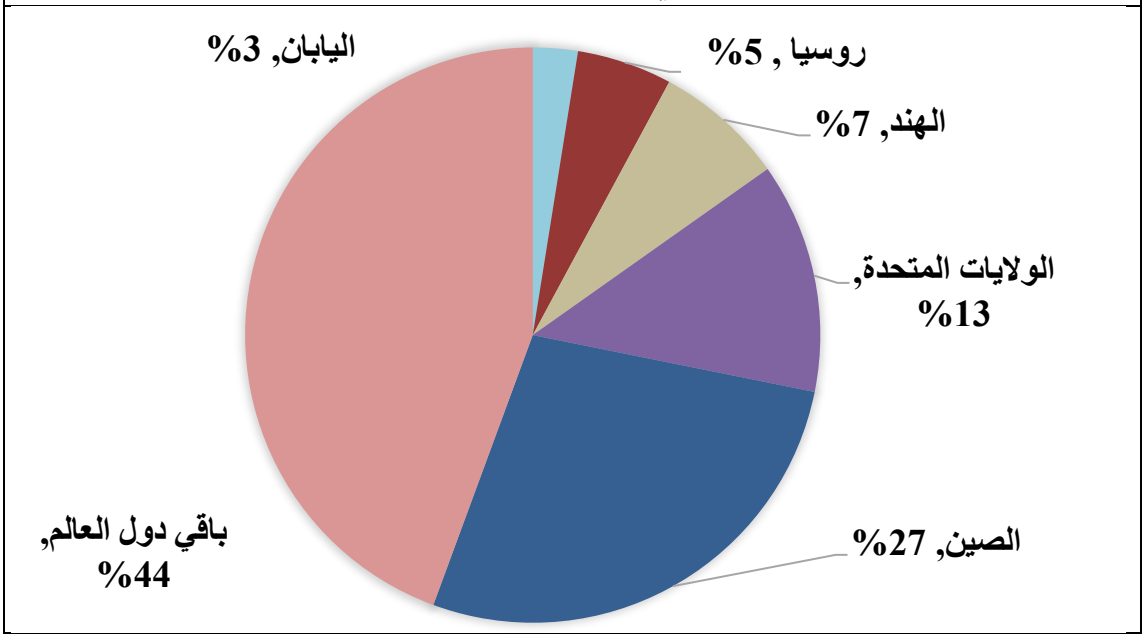

المصدر: بيانات انبعاثات الغازات الدفيئة، مجموعة البنك الدولي

فوفقًا لبيانات مجموعة البنك الدولي حول الانبعاثات الكربونية لعام 2019، فقد بلغ نصيب أكبر خمس دول من حيث الانبعاثات الكربونية الدفينة حوالي 56%، في المقابل بلغ نصيب باقي دول العالم 44% فقط ، وهو ما يوضح غياب العدالة المناخية عالميًا كما يوضح شكل رقم (1).

فهنا يشكل هذا العبء غير المتكافئ جوهر العدالة المناخية، وهي حركة تطالب بحلول عادلة ومنصفة لأزمة المناخ، مع الاعتراف بالمسؤولية التاريخية للدول المتقدمة وتركيز احتياجات المجتمعات الأكثر ضعفًا[1].

ومن ثم، أصبحت قضية تغير المناخ سببًا رئيسيًا في ندرة المياه والغذاء والطاقة في العديد من المناطق حول العالم، ومساهمة بدرجة كبيرة في التدفقات الجماعية القسرية للسكان فيما يعرف بظاهرة اللجوء البيئي، والتي قد يكون بعضها داخلياً، ولكن آثارها قد تمتد إلى خارج الحدود الوطنية، ومن هذا المنطلق، نجد أن دول العالم في هذه الآونة تتعامل مع ظاهرة التغيرات المناخية كقضية أمنية تتطلب حلولاً سياسية جنباً إلى جنب مع الحلول العلمية، وذلك من خلال التركيز على كيفية ربط أسباب تغير المناخ وآثاره بالعدالة البيئية والاجتماعية التي قد تنجم عنها صراعات جسيمه.

وفي هذا السياق ، تُعد العلاقة بين التغير المناخي والأوضاع الاقتصادية إحدى العلاقات المعقدة، حيث يتداخل بها تأثير المناخ والبيئة والظروف الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم، تُعد قضية العدالة المناخية في مقدمة القضايا العالمية المُلحة في وقتنا الحالي التي تُطرح بشدة على صعيد الأجندات الدولية والإقليمية لا سيما التي تتعلق بقضايا تغير المناخ، وبالتالي يسعى منهج العدالة المناخية إلى التوفيق بين اعتبارين أحدهما: ضرورة التخفيف والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وثانيًا: الحاجة إلى تغيير الأنظمة الموروثة لاستخراج المواد، ونقلها، وتوزيعها، وتوليد الطاقة، وإنتاج السلع، وتقديم الخدمات، وطرق الاستهلاك، وطرق التخلص منها، والتمويل.

[1] Darrel, Moellendorf, 2014,"The Moral Challenge of Dangerous Climate Change: Values, Poverty and Policy', Cambridge , Available at: https://www.cambridge.org/core/books/moral-challenge-of-dangerous-climate-change/7F7B1E96E23D21B697DD2D89CB161B3F

لذا فإن العدالة المناخية تعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة، فكل الأزمات التي يعانيها الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي، يؤكد إدوارد ويلسون، عالم الأحياء الأمريكي، أنها في الأساس متصلة بالبيئة. كما تؤكد العديد من الدراسات أن الانبعاثات الغازية الناتجة عن النشاط البشرى فى المجالات المختلفة لاستخدام الطاقة أدت إلى احتباس حرارى عالمي غير مسبوق، كانت له تداعياته السلبية على الاقتصادات العالمية.

حيث أشار تقرير المخاطر العالمية Global Risks Report، الصادر في يناير 2024، عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، إلى أن المخاطر المرتبطة بالبيئة عالميًا تأتي في المرتبة الثانية خلال العامين القادمين، في حين أن المخاطر المرتبطة بالبيئة وتأثيراتها والمخاطر المرتبطة بالتنوع البيولوجي تأتي كأكبر خمس مخاطر عالمية خلال العشر سنوات القادمة، وهو ما يؤكد أن نحو 50% من المخاطر العالمية خلال السنوات القادمة هي هي مخاطر مرتبطة بالتغيرات المناخية وعدم تحقيق العدالة المناخية[2].

وتأتي أهمية هذه الدراسة في أنه حتى وقتنا الحالي لا يوجد اتفاق دولي ينص أو يحدد كيفية تطبيق مبدأ توزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل منصف وعادل، والتعامل الناجح مع قضية التغييرات المناخية من خلال اعتماد رؤية شاملة، تأخذ في الاعتبار الأبعاد المتشابكة والمترامية لتأثيرات التغيرات المناخية، وفى الصدارة منها ضرورة تحول العالم إلى اقتصاد من نوع جديد، يعتمد على موارد جديدة للطاقة، وتكنولوجيا جديدة فى الصناعة، وممارسات مختلفة في الاستهلاك والحياة، وتوجه أكبر نحو الاقتصادين الأخضر والأزرق.

محاور الدراسة

أولًا: أولًا: ماهية العدالة المناخية

ثانيًا: الجهود الدولية والاقليمية في تعزيز مفهوم العدالة المناخية

[2]Zahidi, Saadia,2024, "Global Risks Report 2024", World Economic Forum, Available at: https://www.weforum.org/publications/global-risks-report-2024

ثالثًا: إطار العمل (السياسات والاجراءات الرامية) نحو تحقيق العدالة المناخية

أولًا: ماهية العدالة المناخية:

بالرغم من أن هناك اجماع دولي حول خطورة تغير المناخ وآثاره المدمرة سواء من الناحية البيئية أو الاجتماعية، إلا أنه لا يوجد تعريف موحد له، ولكن يمكن تعريفه من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ لعام 1992 " بأنه تغيراً في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، والذي يمكن ملاحظته بالإضافة إلى تقلب المناخ الطبيعي على مدى فترات زمنية متماثلة "، وبالتالي، يطلق مصطلح تغير المناخ على الاختلالات والتغيرات الملموسة وطويلة الأثر التي تطرأ على معدل حالة الطقس على مستوى العالم، بما في ذلك معدلات الهطول المطري والتغير في درجات الحرارة ارتفاعاً أو هبوطاً[3].

ومن ناحية أخرى، يمكن تعريفه من قبل الهيئة الدولية الحكومية المعنية بتغير المناخ IPCC بأنه: " تغير في حالة المناخ يمكن تحديده من خلال تغيرات وسطه أو تقلب خصائصه، ويستمر لفترة طويلة عادةً ما تكون عقوداً أو فترات أطول، سواء نتج عن تقلب طبيعي أم عن نشاط بشري". وقد كشفت الهيئة في تقريرها الصادر في 9 أغسطس 2021 عن أن التغيرات الأخيرة في النظام المناخي أصبحت غير مسبوقة منذ قرون، وأن كوكب الأرض يتجه نحو الاحترار الكارثي بمقدار 2,7 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، ولذا فإن الكوكب في حاجة إلى خفض الانبعاثات بنسبة 45٪ بحلول عام 2030 للوصول إلى الحياد الكربوني بحلول منتصف القرن، ومن ثم، يمكن تبرير الخوف العالمي من ارتفاع درجة حرارة الأرض لأكثر من درجتين مئويتين، لأن ذلك يعني نقطة تحول يتم بعدها تغذية حرارة الأرض من مصادر داخل النظام البيئي ذاته، وهو التحول الذي ستكون عواقبه وخيمة وكارثية على الجميع[4].

---

[3] " **UNITED NATIONS FRAMEWORK CONVENTION ON CLIMATE CHANGE**", 1992,UNITED NATIONS,.

[4] هالة أحمد الرشيدي، "ماهية العدالة المناخية بين حماية البيئة واحترام حقوق الإنسان: المبادئ الحاكمة والجهود الدولية لتحقيقها"، الهيئة العامة للاستعلامات، متاح على الرابط التالي: https://hrightsstudies.sis.gov.eg/

في عام 1972، اجتمع العالم في المؤتمر المعني بالبيئة البشرية التاريخي في مدينة ستوكهولم السويدية، حيث تم الاعتراف بالبيئة باعتبارها قضية عالمية ملحة، فقد كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية أول مؤتمر عالمي يجعل من البيئة قضية رئيسية، وقد أسفر عن إعلان ستوكهولم، الذي تضمن 26 مبدأ، متضمنًا القضايا البيئية في مقدمة الاهتمامات الدولية، كما تمكن من تشكيل بداية حوار بين البلدان الصناعية والنامية حول العلاقة بين النمو الاقتصادي وتلوث الهواء والمياه والمحيطات والآبار، ومن ثم التركيز على الفئات الأكثر حرماناً والأشد ضعفاً وبحث البدائل والحلول للمشكلات المختلفة، ومحاولة للوصول إلى العدالة الموضوعية أي عدالة التوزيع والتحرر من التمييز وتجنب حالات عدم المساواة المجحفة بين الأفراد، حيث يمكن ملاحظة التأثير المزدوج الملموس لظاهرة تغير المناخ على الفئات المستضعفة الذين يعانون التمييز ضدهم لأسباب أخرى كالسن أو الإعاقة أو الجنس أو الانتماء أو الفقر، بالإضافة إلى عدم الكفاءة والضعف في توفير الحماية اللازمة لهم، وبالتالي، كان من الضروري ظهور مفهوم العدالة المناخية في محاولة للتغلب على آثار وتداعيات ظاهرة تغير المناخ على كافة البلدان والشعوب، وبخاصةً الفئات والمجتمعات الضعيفة[5].

وفي هذا السياق، فقد تم تقديم مفهوم " العدالة المناخية Climate Justice " للمرة الأولى في تقرير صادر عام 1999 عن مؤسسة San Francisco – Based Corporate Watch Group، بعنوان: Greenhouse Gangsters Vs Climate Justice. ثم أعيدت الإشارة إليه في مؤتمر عُقد بهولندا عام 2000، ثم للمرة الثالثة في مؤتمر بالي بإندونيسيا عام 2002، والذي تم فيه اعتماد " مبادئ بالي للعدالة المناخية "، كأساس لاستجابة شعبية لأزمة المناخ العالمية التي تتكشف يوماً بعد يوم، ومن هذا المنطلق، تسلط العدالة المناخية الضوء على الآثار غير المتناسبة للتغيرات المناخية على السكان الأكثر ضعفاً وتهميشاً، فضلاً عن قيود الاستجابات السياسية التقليدية لتفاقم عدم الاستقرار المناخي والحاجة الملحة إلى حلول عالمية منهجية شاملة[6].

---

[5] "**United Nations Conference on the Human Environment, 5-16 June 1972, Stockholm**", Conferences | Environment and sustainable development, United Nation, Available at: https://www.un.org/en/conferences/environment/stockholm1972

[6] هالة أحمد الرشيدي، **مرجع سبق ذكره.**

كما يمكن تعريف العدالة المناخية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP ، على أنها وضع الإنصاف وحقوق الإنسان في صميم عملية صنع القرار والعمل بشأن تغير المناخ، كما يمكن تعريفها على أنها تحمل الأعباء والتكاليف بين مختلف الأجناس والأمم والأفراد والفئات والأقاليم تبعًا لأماكن وجود البنيات التحتية الملوثة للبيئة وأساليب مجابهة هذا التلوث»، وهى «المعاملة العادلة لجميع الناس والتحرر من التمييز، مع خلق مشاريع وسياسات تعالج تغير المناخ والنظم التى تخلق تغير المناخ واستدامة التمييز، ومن ثم، لقد تم استخدام هذا المفهوم على نطاق واسع للإشارة إلى المسؤولية التاريخية غير المتكافئة التي تتحملها البلدان والمجتمعات فيما يتعلق بأزمة المناخ، وعلى هذا النحو ترتبط قضية تغير المناخ ارتباطاً وثيقاً بقضايا حقوق الإنسان، وذلك نظراً لما للقضية الأولى كقضية بيئية واجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية من تداعيات عميقة الأثر على رفاهية البشر وعلى التمتع الفعلي بحقوق الإنسان وعلى العدالة الاجتماعية[7].

وبالتالي، تمثل العدالة المناخية رؤية لحل وتخفيف الأعباء غير المتعادلة الناتجة عن التغير المناخي، والنظر إلى العدالة المناخية كعدالة كونية، حيث إن المسئولية التاريخية عن الجزء الأكبر من انبعاثات الغازات الدفيئة تقع على عاتق الدول الصناعية في المركز الرأسمالي العالمي Core، ورغم أن المسئولية الرئيسية لدول هذا المركز من أجل تقليل الانبعاثات قد أدركت في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية عن التغير المناخي، فإن عادات الإنتاج والاستهلاك للدول الصناعية استمرت في تهديد بقاء البشرية والتنوع الحيوي كونيًا[8].

ويمكن النظر إلى قضية العدالة المناخية على ثلاثة مستويات **أولها:** عدم العدالة بين الدول الكبرى المتسببة في الاحتباس الحراري، وبين الدول الفقيرة التي تعانى من التغيرات المناخية بصورة قد تفوق ما تعانيه الدول المتسببة فيها ومن ثم، فلا يوجد عدالة توزيعية ولا عدالة تعويضية. **ثانيها:** العدالة بين الأجيال: فتغير المناخ يعد انتهاكا للعدالة بين الأجيال. **ثالثها:** العدالة الاجتماعية، حيث يشكل تغير المناخ تحديًا صعبًا؛ فالأشخاص ليسوا متساوين في التأثر بتغير المناخ، خاصة الفئات الأكثر ضعفًا في الدول النامية "النساء، والأطفال، والفقراء،

[7] " **Climate change is a matter of justice – here's why**", 2023, UNDP , Available at: https://climatepromise.undp.org/
[8] **Ibid.**

وذوى الاحتياجات الخاصة والشعوب الأصلية "؛ كما أن الدول النامية هي الأكثر تضررًا من تغير المناخ بسبب انخفاض نصيب الفرد من الدخل والأمية والأمراض المنتشرة وانخفاض متوسط العمر والبنية التحتية المحدودة والهشاشة الاقتصادية والزراعة التقليدية، لذلك، يجب تأكيد احترام الأبعاد الحقوقية فى التعامل مع مقاربات التنمية المختلفة لما يضمنه هذا من مشاركة المواطنين والمواطنات بصفة فعالة، وبالتالي تقليص الفجوة بين السياسات العامة التي تتخذها الحكومات وشعوبهم مما يحد من التهميش والحرمان والتدهور البيئي والاجتماعي ويحقق درجة من العدالة المناخية التى تقتضى حصول كل فئات وطبقات المجتمع على الحق نفسه دون تمييز[9].

ومن ثم، يمكن تعريف العدالة المناخية بشكل عام أنها معالجة العبء غير المتناسب لتأثيرات تغير المناخ على المجتمعات الفقيرة والمهمشة والسعي إلى تعزيز توزيع أكثر عدالة لأعباء هذه الآثار على المستويات المحلية والوطنية والعالمية من خلال المبادرات الاستباقية التفاعلية التى تعتمد على نظريات حقوق الإنسان الدولية والعدالة البيئية المحلية. أو هو منهج يقوم على التدقيق في كيفية توزيع الأعباء والمسئوليات البيئية على المستويات العالمية والقومية والمحلية وفي ظل ظروف التغير المناخي[10].

ووفقاً لعدد من التقارير الدولية ذات الصلة فإن هناك مجموعة من العوائق تُحيل دون تحقيق مفهوم العدالة المناخية في العديد من البلدان حول العالم يمكن استعراضها على النحو الآتي:

- تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الاضطرابات الاقتصادية والتجارية.
- الكوارث المرتبطة بالتغير المناخي مما يسبب ضغوطات الهجرة والنزوح الجماعي واللجوء البيئي.
- انعدام الأمن الغذائي حيث تعرض الظواهر المناخية المتطرفة ملايين من الناس لانعدام الأمن الغذائي والمائي الحاد.
- الأزمات الصحية وزيادة انتشار الأمراض المُعدية، مما يزيد من مخاطر انتقال الأمراض.

---

[9] اسلام جادالله، " **«Cop27».. .. متى تتحقق العدالة المناخية؟"**، موقع مجلة السياسة الدولية، متاح على الرابط التالي: https://www.siyassa.org.eg/News/18425.aspx

[10] هالة أحمد الرشيدي، **مرجع سبق ذكره.**

- عدم الاستقرار السياسي بسبب التدهور البيئي وانتهاك حقوق الشعوب وهشاشة وضعف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما يتسبب في تهديد الأمن القومي والعالمي.

ثانيًا: الجهود الدولية والاقليمية في تعزيز مفهوم العدالة المناخية

كانت بدايات الاهتمام الحقيقي للأمم المتحدة بقضايا البيئة في المؤتمر العلمي للأمم المتحدة، المعروف أيضاً باسم "قمة الأرض الأولى"، الذي عقد في استوكهولم بالسويد في الفترة من 5 إلى 16 يونيو 1972، فقد اعتمدت هذه القمة إعلاناً يحدد مبادئ الحفاظ على البيئة البشرية وتعزيزها، كما أثيرت قضية تغير المناخ لأول مرة، وطلبت القمة من الحكومات ضرورة أن تضع في حسبانها الأنشطة التي يمكن أن تؤدى إلى تغير المناخ، وعلى مدار السنوات العشرين التالية، وكجزء من الجهود المبذولة لتنفيذ قرارات عام 1972، اكتسب الاهتمام بالغلاف الجوي والمناخ العالمي الاهتمام والعمل الدولي ببطء، وفى عام 1979، طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة من مديره التنفيذي، رصد وتقييم الانتقال البعيد المدى لملوثات الهواء، وكان من نتيجة هذا الاهتمام اعتماد "اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون" في عام 1985.[11]

بيد أن، في عام 1988، أصبح الاحتباس الحراري واستنفاد طبقة الأوزون بارزين بشكل متزايد في النقاش العام الدولي والأجندة السياسية، وفي هذا السياق، تم تأسيس "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)"، وهى منتدى لفحص الاحتباس الحرارى وتغير المناخ العالمي، وقد اجتمعت للمرة الأولى في نوفمبر 1988، ومن ثم، كان عام 1989 عاماً فاصلاً بالنسبة لتغير المناخ، إذ أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، طلب مجلس إدارة "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" بدء الاستعدادات مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، لإجراء مفاوضات حول اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ[12].

[11] اسلام جادالله، **مرجع سبق ذكره.**
[12] **المرجع السابق.**

وفي ظل الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات دولية أقوى بشأن البيئة، بما في ذلك تغير المناخ، ومن ثم محاولة الوصول إلى العدالة المناخية، قررت الجمعية العامة أن تعقد في عام 1992 في ريو دى جانيرو، مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، والذى أصبح يعرف أيضا بـ"قمة الأرض"، حيث كان أهم حدث خلال المؤتمر هو التوقيع على "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)"، وبالتالي بحلول نهاية عام 1992 كانت 158 دولة وقّعت عليها، فقد كانت الاتفاقية، بحسبانها أهم إجراء دولي حتى وقتنا الحالي بشأن تغير المناخ، تهدف إلى تثبيت تركيزات "غازات الاحتباس الحراري" في الغلاف الجوي عند مستوى من شأنه أن يمنع التدخل البشرى الخطير في نظام المناخ، وقد دخلت حيز التنفيذ في 1994[13].

وفى مارس 1995، عقد "المؤتمر الأول للأطراف" في برلين، وأطلق مباحثات حول بروتوكول يحتوى على التزامات أقوى للبلدان المتقدمة، وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية، ومن الجدير بالذكر، أن "مؤتمر الأطراف (COP)"، هو هيئة اتخاذ القرارات، وهو مسئول عن مراقبة واستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويجتمع سنويا منذ عام 1995[14].

وقد برزت قضيّتا تغيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي إلى الساحة الإقليمية والدولية خلال الفترة السابقة لإعداد بروتوكول مونتريال واتفاقية بازل للنفايات الخطرة، وعقد "يونيب" – برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذى نتج عن "مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية"– مؤتمراً دولياً في جنيف عام 1989 حول تغيُّر المناخ، بالاشتراك مع منظمة الأرصاد الجوية وبالتعاون مع منظمة اليونيسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، وقد أصدر المؤتمر عدداً من التوصيات من شأنها يمكن المجتمع الدولي من الوصول الى العدالة المناخية وتجنب تأثير التغير المناخ السلبي على الدول، بعد دراسة كل المعلومات العلمية المتاحة، فكان أهمها ضرورة بدء المفاوضات للوصول إلى اتفاقية تتضمن إجراءات محددة لتخفيض الانبعاثات الغازية التي تؤدى إلى ارتفاع معدل درجة حرارة العالم، وفى مقدمها ثاني أكسيد الكربون، ومن ثم،

[13] **"United Nations Conference on Environment and Development, Rio de Janeiro, Brazil, 3-14 June 1992",** Conferences | Environment and sustainable development, United Nation, Available at: https://www.un.org/en/conferences/environment/rio1992

[14] "**Conference of the Parties (COP)**", United Nation, Available at: https://unfccc.int/process/bodies/supreme-bodies/conference-of-the-parties-cop

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على التوصية، ولكن حاولت بعض الدول الصناعية عدم ترك "يونيب" مرة أخرى في قيادة المفاوضات. وكان واضحاً أن هذه الدول لم تكن ترغب في إنشاء صندوق آخر على غرار صندوق الأوزون[15].

وفي نهاية عام 1989، تم إنشاء "اللجنة الحكومية المعنية بتغيُّر المناخ"، ذلك بالتعاون بين "يونيب" ومنظمة الأرصاد الجوية العالمية، وتفرّعت عنها ثلاث لجان، **الأولى** تقوم بدراسة نتائج البحوث العلمية حول الموضوع، **والثانية** تقوم برصد آثار تغيُّر المناخ، **والثالثة** تقوم بمتابعة الاستجابات للتعامل مع قضية التغير المناخي، وأصدرت اللجنة منذ ذلك الوقت مجموعة تقارير، أصبحت المراجع الحقيقية لأي إجراءات تُتّخذ في التعامل مع قضية تغيُّر المناخ، وشكّلت الأساس العلمي للالتزامات اللاحقة، وذلك يتدرّج من تخفيض الانبعاثات الكربونية إلى تدابير التكيُّف، بدءاً من بروتوكول كيوتو، الذى ينصّ على أن تخفض الدول الصناعية قرابة 5.5٪ من انبعاثاتها بحلول عام 2012، إلى التزامات قمتي المناخ في باريس وجلاسكو[16].

ونظرا للأهمية القصوى لقضية العدالة المناخية فإن هذا الملف قد تم تناوله على المستوي الدولي فقد كان في مقدمة المطالب الرئيسية في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) في عام 2015 والمعروف باسم اتفاقية باريس كأحد المطالب التي تتعلق بسياسات المناخ مع التأكيد بشكل خاص على مطالبات العدالة داخل المجتمع. والتي تلعب دورًا محوريًا في المفاوضات المرتبطة بالتغيرات المناخية وبناء أسواق تداول شهادات خفض الانبعاثات الكربونية بهدف الوصول إلى الحياد الكربوني، كما تم الإشارة إلى أهمية مفهوم العدالة المناخية عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ ضمن الوثيقة النهائية لهذه الاتفاقية (UNFCCC, 2015)، ويعد هذا الاتفاق هو الأول من نوعه الذي يتبني ذلك المفهوم بشكل صريح، والذي تم استخدامه بالفعل في قضايا التقاضي المناخي وإنفاذ الالتزامات الحكومية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال المحاكم الوطنية ولكن لكنها تؤكد بدلاً من مطالبات العدالة الدولية[17].

---

[15] اسلام جادالله، **مرجع سبق ذكره.**

[16] **المرجع السابق.**

[17] Wegener, Lennart. 2020. "Can the Paris Agreement Help Climate Litigation and Vice Versa?", **Transnational Environmental Law** ,2020, PP 17–36.

ومن ثم، برزت الجهود الدولية والإقليمية في محاولة للتصدي لأثر التغيرات المناخية على الدول، فضلًا عن الوصول الى العدالة المناخية من خلال مؤتمر قمة المناخ COP27، COP28 كالتالي:

أولًا: تم تبنى منهج شامل لبرامج العمل المناخي من خلال تدعيم التعامل مع تحديات تغيرات المناخ من خلال الإطار المتكامل للتنمية المستدامة، وفى مقدمة أهدافها مكافحة الفقر.

ثانياً: تم التركيز على التنفيذ للتعهدات التي عقدتها الحكومات على نفسها والالتزامات التي قطعتها المؤسسات المالية وشركات القطاع الخاص والمنظمات الدولية بناءً على الأهداف والطموحات المتفق عليها في اتفاق باريس واستناداً إلى نتائج قمم المناخ السابقة.

ثالثاً: التركيز على ضرورة تحقيق التمويل المستدام، الذي يعد أداة قوية يمكن توظيفها لخلق نمو متوازن، وذلك من خلال تحويل التهديدات الحالية بكافة أنواعها إلى فرص مستقبلية، حيث يشكل عاملاً رئيسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فأصبح من الممكن للجهات النقدية والمالية في المجتمعات الدولية والاقليمية، القيام بدور محوري في تعزيز الانتقال نحو تمويل أخضر ومستدام، قائم على أخذ المخاطر البيئية الناشئة عن التغيرات المناخية في الاعتبار، عند صياغة الأهداف، واتخاذ القرارات المالية[18].

حيث تحتاج جهود العمل المناخي ومشروعاته إلى تمويل ضخم لن تكفيه تعهدات كوبنهاجن ذات المائة مليار سنوياً منذ عام 2009، وهي لم يتم الوفاء بها في أي سنة حتى وقتنا الحالي، ولا تكفى هذه المبالغ ولا مضاعفاتها لسد فجوات تمويل العمل المناخي، ولا حتى في بند واحد من بنودها، وهو توفير الطاقة النظيفة، بما يستوجب مشاركة القطاع الخاص بالتمويل الاستثماري بالأساس؛ فقد وصلت المديونيات لحدود عليا تستوجب الاعتماد على منح الحكومات والابتكار والتطوير في برامج التمويل الذى يعتمد على المشاركة الاستثمارية دون زيادات أكبر في أعباء الديون، كما تلح الحاجة إلى اتفاق لقواعد ومبادئ وأولويات تمويل العمل المناخي لما بعد عام 2025[19].

[18] Niloufar Fallah Shayan& Others, 2022," Sustainable Development Goals (SDGs) as a Framework for Corporate Social Responsibility (CSR)" , Available at: https://doi.org/10.3390/su14031222
[19] **Ibid.**

وفي هذا السياق، يدعم التمويل الأخضر والمستدام ضمان انتقال تدفقات رأس المال إلى الشركات، والاستثمارات، والمشاريع والتقنيات التي تساهم في عالم مستدام، وذو انبعاث كربونية منخفضة، حيث يتجاوز المنظور الأوسع للتمويل المستدام مخاطر تغيّر المناخ، حيث وصلت إجمالي إصدارات السندات والصكوك الخضراء المُرتبطة بالأنشطة المُستدامة 5.5 مليار دولار أمريكي في عام 2022 في الدول العربية[20].

رابعاً: الدفع بالعمل الإقليمي والتعاون في إنجاز مشروعات ذات بعد جغرافي ونطاق يتجاوز حدود دولة بعينها، وهو ما تتطلبه جدوى مشروعات عدة للتخفيف والتكيف لا تكفى إمكانات دولة واحدة، خاصة إذا كانت ذات اقتصاد صغير الحجم لإنجازها. ويتيح التعاون مع الأقاليم الاقتصادية الخمسة للأمم المتحدة فرصاً لإنجاز مشاركات كبرى ومجالات للتعاون بين الأصول المالية المتعهد بها للمشروعات وهي أكثر من 130 ملياراً وتحويلها لتدفقات مالية استثمارية. خامساً ـ توطين مشروعات العمل المناخي والعمل على توافق تنفيذها مع برامج التنمية المستدامة دون تنافر معها على مستوى القرى والمدن والأقاليم النائية والجزر الصغيرة، بما يحقق أهداف النهج الشامل فى التنفيذ عدلاً وكفاءة[21].

بيد أن عقب اتفاق باريس لعام 2015 بشأن تغير المناخ، قد ركّز صنّاع القرار، والمنظمون والممارسون على الاستدامة البيئية، ولا سيما معالجة ظاهرة الاحتباس الحراري؛ حيث تتطلب المادة الثانية من اتفاقية باريس من الموقّعين مواءمة تدفقات التمويل مع انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، الاحتباس الحراري، والتنمية القائمة على أخذ تغيّر المناخ بعين الاعتبار، كما أشارت المادة التاسعة على ضرورة تعبئة التمويل الناخي، وتحقيق توازن بين التكيف والتخفيف، ذلك مع مراعاة الاستراتيجيات القطرية، حيث تهدف اتفاقية تغيّر المناخ العالمي الرئيسة إلى تحديد الدور الحاسم للقطاع المالي في هذا المجال[22].

[20] **Ibid.**
[21] "**Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development**", 2015, United Nation , Available at: https://sustainabledevelopment.un.org/
[22] **Ibid.**

خامسًا: تم اطلاق "المبادرة الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي 2050" والتي تؤكد التزام الدولة بتعزيز حماية البيئة والتقدم الاقتصادي، وترسيخ مكانة الدولة وجهةً مثالية للعيش والعمل وإنشاء مجتمعات مزدهرة خلال COP 28[23].

سادسًا: التوافق بشأن التحول التدريجي عن الوقود الأحفوري: نجحت الحكومة الإماراتية في التوصل إلى صيغة نهائية للبيان الختامي لمؤتمر الأطراف في دورته الثامنة والعشرين 13 ديسمبر 2023، وهي الصيغة التي حصلت على التوافق العالمي بموافقة ممثلي 197 دولة مشاركة في COP28 على "اتفاق الإمارات" للعمل المناخي، وهو اتفاق يدفع الدول للمرة الأولى إلى التحول بعيداً عن استخدام الوقود الأحفوري؛ حيث تمت الموافقة على نص المسودة في نسختها الثالثة المعدلة، التي تضمنت إشارة إلى التحول عن الوقود الأحفوري بالكامل في العقد الحالي بطريقة عادلة ومنظمة ومنصفة، والإسراع في التحول إلى الطاقة النظيفة، بهدف الوصول إلى صافي انبعاثات غازات الدفيئة الصفرية بحلول عام 2050[24].

وفي هذا الصدد، دعت وثيقة البيان الختامي الدول إلى اتخاذ إجراءات تشمل الحد من الانبعاثات؛ حيث أقرت الوثيقة الحاجة إلى تخفيضات عميقة وسريعة ومستدامة لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، بما يتماشى مع هدف 1.5 درجة مئوية، من خلال بعض الإجراءات، مثل تسريع تقنيات الانبعاثات الصفرية والمنخفضة، واستخدام أنواع وقود خالية من الكربون ومنخفضة الكربون قبل عام 2050، واستخدام الهيدروجين المنخفض الكربون. وتسريع الجهود نحو التخفيض التدريجي لإنتاج واستخدام للفحم، كما دعت الوثيقة البلدان إلى مضاعفة قدرة الطاقة المتجددة ثلاث مرات، ومضاعفة معدلات كفاءة الطاقة بحلول عام 2030، وهو أمر وافقت عليه 130 دولة في مؤتمر الأطراف 28[25].

ثالثًا: إطار العمل (السياسات والاجراءات الرامية) نحو تحقيق العدالة المناخية

ترتبط العدالة المناخية ارتباطا وثيقا بقضية تمويل المناخ وتتباين الآراء حول أدوار الدول النامية والدول المتقدمة وتتجلي الأسئلة حول من يقدم التمويل وإلى من يتم تقديم هذا التمويل،

[23] " UAE President announces 2023 as 'Year of Sustainability", 2023,The Ministry of Foreign Affairs , Available at: https://www.mofa.gov.ae/en
[24] **Ibid**.
[25] **Ibid**

وعليه، فأن الإجراءات الرامية الي تعزيز العادلة المناخية ترتبط بشكل وثيق بعدة محاور أهمها محور التكاليف والتمويل، وعليه فنسرد بعض التوصيات التي من شأنها زيادة معدلات العدالة المناخية بين دول العالم:

- **المطالبة بتفعيل البنود الملزمة في الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس**

تتمثل إحدى النقاط الرئيسية التي تطرأ في هذا السياق هي ضرورة تفعيل البنود الملزمة في هذه الاتفاقيات، حيث يتعين على الدول المتقدمة تحمل المسؤولية وتنفيذ التزاماتها الدولية بتقديم دعم مالي للدول النامية التي تعاني من تأثيرات تغير المناخ، تحديداً، يجب أن يكون التمويل المقدم ملزماً ومأموناً، مع فتح الأبواب للقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية لدعم هذا التمويل. وفي ظل تصاعد التأثيرات السلبية لتغير المناخ، يتطلب التفاعل الفوري والفعّال للحد من هذه التأثيرات والتكيف معها، إن فتح الباب أمام التمويل الخاص للمؤسسات الأهلية يعزز الفرص لجلب مصادر تمويل إضافية وتعزيز الاستدامة المالية لمشاريع مكافحة تغير المناخ، فالتحديات الحالية تتطلب إعادة التفكير في نماذج الاقتصاد واعتماد نماذج تنموية مستدامة، ومن ثم، يجب على القطاع الحكومي في الدول المتقدمة الوفاء بالتزاماته المالية وتوجيه الدعم بشكل فعّال نحو المشاريع التي تعمل على تقليل انبعاثات الكربون وتعزيز التكيف مع تغير المناخ[26].

- **توزيع تكلفة التخفيف:**

يتأثر توزيع تكاليف التخفيف تأثراً عميقاً بالاعتبارات الأخلاقية التي تؤدي دوراً حاسماً في تشكيل المعايير الدولية في إطار المفاوضات المتعلقة بالمناخ. بحيث تشمل العدالة المناخية تقاسم الأعباء، والتركيز على تخصيص التكاليف (التخفيف والتكيف والتعويض)، والعدالة لتجنب الضرر، وضمان الحماية للفئات الأكثر ضعفاً. حيث تؤكد قاعدة المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة والقدرات ذات الصلة – على الاعتراف بالقدرات المختلفة والمسؤوليات المختلفة للبلدان في معالجة تغير المناخ كما ترسي مبادئ الإنصاف بين الدول عن طريق وضع أطر دولية لتفعيل المبادئ وعلى رأسها (The Greenhouse Development Rights

[26] "Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development" **OpCit**.

Framework). وتكشف هذه الأطر عن أوجه قصور في تعهدات البلدان المتقدمة النمو، وتشدد على الحاجة الملحة إلى سياسات مناخية أكثر طموحا وإنصافا[27].

- **وضع سياسات للتكيف العادل وتوزيع تكلفة مشروعات التكيف**

يعد التكيف الفعال أحد أهم الخطوات الملحة التي يجب اتخاذها حاليا، والذي بإمكانه ان يقلل تكلفة الاضرار المستقبلية التي تتكبدها الدول الأقل نموا، وتعتمد سياسات التكيف العادل علي أربعة محاور رئيسية وهي تجنب التغير الجوهري في المناخ، والتطلع لتحمل المسؤولية، ووضع الفئات الأكثر ضعفا كأولوية، والمساواة للجميع، وفي هذا السياق، يعد من قبيل الظلم المناخي أن تتحمل الحكومات المحلية للدول الأقل نموا تكلفة التكيف دون العمل على دعم قدراتها المالية والتقنية، وبالتالي، تتمثل المشكلة الرئيسية في وضع سياسات التكيف العادل في تحديد أولويات التكيف مع التغير المناخي للدول الأقل نموا وتطبيق نهج واحد في تطبيق السياسات التي يتم وضعها دون الوضع في الاعتبار الفروق بين المناطق المتضررة وكذلك الاختلافات بين المجموعات المتضررة[28].

ويواجه توزيع الأموال المخصصة لمشاريع التكيف تحديات بسبب ندرة الموارد، مما يؤدي إلى الحاجة إلى وضع معايير واضحة لتحديد الأولويات، وتشير الدراسات إلى أن أكثر البلدان ضعفا هي الأقل في الحصول على التمويل اللازم، ولكن حصر مفهوم الضعف على الجوانب المادية وإغفال التركيز على العوامل الاجتماعية والسياسية الحاسمة التي تسهم في الضعف العام يضمن استمرار انعدام العدالة في التوزيع. وعليه فإن تفعيل مبادئ عدالة التوزيع، ولا سيما في قياس أوجه الضعف المختلفة بمفهومها الأعم يمثل تحديا معقدا، ويؤدي عدم وجود منهجية موحدة لمؤشرات الضعف إلى تعقيد التوزيع العادل، وبالتالي، يصبح اعتماد نهج متعدد المعايير أمراً أساسياً، مع الاعتراف بالمقايضات المحتملة بين مختلف المعايير عند تخصيص تمويل التكيف[29].

---

[27] Bourman, Micheal, **"Promoting Justice in Global Climate Policies**", in " : Routledge Handbook on the Political Economy of the Environment", Routledge, Available at: https://www.researchgate.net/publication/343055249_Promoting_Justice_in_Global_Climate_Policies

[28] **Ibid.**

[29] **Ibid.**

- **سن لوائح تمويلية الزامية صريحة في المجتمعات الدولية والإقليمية**

يعتبر عدم سن لوائح تمويلية الزامية صريحة في المجتمعات الدولية والإقليمية أحد العوائق نحو عدم تحقيق العدالة المناخية، نظرا لطبيعته غير الإلزامية لمتطلبات الالتزام بسياسات وقواعد التمويل المستدام، فلا يزال يتوجب على معظم الدول أن تسن لوائح مالية صريحة، وعلى الرغم من إنه تم تطوير المبادئ التوجيهية البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة للحصول على التمويل وإجراء البلاغات وتقديم الافصاحات، إلا أنها طوعية وليست إلزامية، كما أنه لا يوجد آليات إنفاذ مناسبة لسياسات وقواعد ولوائح التمويل الأخضر وهي من بين أهم العوائق التي تحول دون زيادة التمويل الأخضر في المنطقة العربية[30].

- **تخصيص الاستثمارات المرتبطة بالحد من التغيرات المناخية:**

يتضمن حق الإنسان في العيش والازدهار في الحصول على الظروف اللازمة لتحقيق التنمية البشرية الشاملة والمستدامة، ويعتبر هذا الحق من الحقوق الجماعية التضامنية، التي تتطلب التعاون والتكافل بين الدول والمجتمعات الدولية والمحلية لتحقيقه، وقد أكدت الوثائق ولاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان على أهمية هذا الحق وضرورة توفيره لجميع البشر، بالتالي، يتسارع الإدراك العالمي حاليًا بشأن التهديدات الكبيرة المترتبة على تغير المناخ، حيث يتجلى هذا التأثير من خلال الأيام الحارة المتكررة وحتى الفيضانات المفاجئة، ومع ذلك، تظهر استجابات متباينة لهذا التحدي الهائل، قد تكون بسيطة، مثل تركيب أنظمة تكييف الهواء الفعّالة لتبريد المنازل، أو تكون أكثر تعقيدًا، مثل بناء بنية هندسية متقدمة من السدود وفي كلتا الحالتين، تتطلب تلك الاستجابات إنفاقًا ماليًّا ضخمًا، وغالبًا ما يتجاوز إمكانيات الأفراد أو حتى قدرة البلدان بأكملها[31].

وفقا لتقرير الأمم المتحدة يوضح أن تكاليف التكيف قد تكون في النطاق العالي للتقديرات، متراوحة بين 140–300 مليار دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2030، وتتراوح بين 280–500 مليار دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2050 للبلدان النامية فقط. وعلى الرغم من أن تدفقات التمويل المخصصة لتكييف المناخ في البلدان النامية بلغت حوالي 79.6 مليار دولار

[30] Bourman, Micheal, **OpCit.**

[31] حنان كمال ابوسكين، 2020، **"مقاربات تحقيق العدالة المناخية"**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، متاح على الرابط التالي: https://jocu.journals.ekb.eg/article_124576_98f24606d70b91be1bbd7d69aa96def2.pdf

أمريكي في عام 2019، إلا أن تكاليف التكيف المتوقعة في هذه البلدان تتجاوز هذا الرقم بمقدار خمسة إلى عشرة أضعاف. وبشكل عام، تتسع الفجوة في تمويل التكيف بشكل متزايد[32].

ووفقًا لتقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، يتعين توفير تمويل يفوق 570 مليار دولار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى عام 2030، بهدف تعزيز قدرتها على التكيف مع تأثيرات تغير المناخ، حيث ان المنطقة العربية هي الأكثر تضررا بظاهرة التغير المناخي في جميع القطاعات ومع تخصيص البلدان العربية الستة تتلقي 6% فقط من الدعم المخصص للتغير المناخي وهو غير كافي[33].

كما أن الافتقار إلى وجود حوافز يشكل معوقاً كبيرا يحد من الدور المحتمل للمؤسسات المالية على مستوى العالم من أجل دعم الانتقال إلى اقتصادات أكثر اخضرارا بمرونة أكبر، ففي معظم الدول العربية، تم تقديم حوافز ضمن إطار الطاقة المستدامة لتشجيع الاستثمار الخاص في قطاعي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة من خلال تدابير معينة كالحوافز الضريبية والاعفاءات، فمن ناحية أخرى، لم يتم تحفيز مقدمي التمويل بشكل صريح من أجل المشاركة في زيادة التمويل الأخضر من خلال تدابير مثل المعدلات التفضيلية، وسياسات تخصيص الائتمان[34].

ومن ثم، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش يونيو 2023، ثلاثة مقترحات حول كيفية إصلاح النظام المالي الدولي، وحل مشكلة تغير المناخ، وتوفير الوصول الشامل إلى التقنيات الرقمية، وبناء عالم أكثر عدلا على أساس مبدأ تعددية الأطراف وتسريع الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتمويل المستدام؛ والحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية قريبا قدر الإمكان من حد 1.5 درجة مئوية المنصوص عليه في اتفاق باريس للمناخ. على النحو التالي[35]:

1- الهيكل المالي الدولي.

---

[32] **المرجع السابق.**

[33] "**What are the estimated financial resources needed to address climate change and implement the Sustainable Development Goals (SDGs) in the Arab region?**", 2023, ESCWA, Available at: https://www.unescwa.org/sites/default/f

[34] Kristalina Georgieva, Vitor Gaspar and Ceyla Pazarbasioglu, " Poor and Vulnerable Countries Need Support to Adapt to Climate Change", IMFBlog, Available at: https://www.imf.org/en/

[35] 2023 "Financing for Sustainable Development Report", **OpCit.**

2- إطار عمل لتجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي.
3- الاتفاق الرقمي العالمي.

1- الهيكل المالي الدولي

يشير مصطلح الهيكل المالي الدولي إلى الترتيبات الإدارية التي تصون استقرار النظم النقدية والمالية العالمية وأداءها ووظائفها، وهناك مقترح بشأن إصلاحات الهيكل المالي الدولي لتصحيح الأخطاء التاريخية، من خلال نظام مالي فعال يدعم التنمية المستدامة، حيث فشل الهيكل المالي الدولي الذي وضع عام 1945 عقب الحرب العالمية الثانية إلى حد كبير ولم يف بولايته الأساسية بوصفه شبكة أمان مالي، كما لم يوفر الهيكلُ التمويلَ الكافي اللازم لدعم الانتعاش في البلدان النامية، التي يمر العديد منها في الآونة الأخيرة بأزمة مالية عميقة.

وبالتالي هناك عدة مقترحات عاجلة ينادي بها المجتمع الدولي على المدى القصير لتخفيف العبء عن الاقتصادات النامية والصاعدة، وهي: الحوكمة الاقتصادية العالمية؛ تخفيف الديون وتكلفة الدين السيادي؛ التمويل الدولي العام؛ شبكة الأمان المالي العالمية؛ معالجة نهج التركيز على المشاريع قصيرة الأمد في أسواق رأس المال والتمويل المستدام؛ والهيكل الضريبي العالمي.

كما يقترح تعزيز صوت وتمثيل البلدان النامية في مجالس إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويقترح إصلاحات لحصص صندوق النقد الدولي، وإجراء تغييرات على حقوق التصويت في الصندوق وقواعد اتخاذ القرار، الابتعاد عن النظام الذي يفيد الأغنياء وإعطاء الأولوية للمكاسب قصيرة الأجل، للاتجاه نحو نظام عادل يستثمر مقدما في أهداف التنمية المستدامة، والعمل المناخي، والأجيال القادمة.

2- إطار عمل لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي

يقترح إطار عمل لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

أولا، تجديد الالتزام السياسي بإنشاء إطار مفاهيمي يمكنه أن يحدد بدقة قيمة الأشياء التي تحظى بأهمية بالنسبة للناس والكوكب والمستقبل.

ثانيا، إعداد عملية تقنية وعلمية متينة، تسترشد ببيانات صحيحة ومصنفة، تفضي إلى وضع لوحة متابعة للأمم المتحدة بشأن القيمة تتضمن عددا محدودا من المؤشرات الرئيسية التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا، وضع مبادرة كبرى لبناء القدرات وتوفير الموارد لتمكين الدول الأعضاء من استخدام الإطار الجديد بفعالية.

3- اتفاق رقمي عالمي

تضافر جهود الحكومات لعقد اتفاق رقمي عالمي بهدف التخفيف من مخاطر التقنيات الرقمية، وتحديد طرق لتسخير فوائدها لصالح البشرية، ذلك عن طريق اقتراح رؤية للتعاون الرقمي تضع الإنسانية في الصميم، مع عدم ترك أي شخص خلف الركب، بالإضافة الى متابعة مستدامة للحوكمة الرقمية.

- **دعم تجارة الكربون:**

تعد تجارة الكربون أحد أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدول لتقويض الانبعاثات الكربونية وذلك لتلبية الالتزامات المتعلقة بتخفيض الانبعاثات الكربونية تفعيلا لمبدأ "الملوث يدفع والمستفيد يدفع". ولتجارة الكربون عدة أشكال أوسعها استخداما هي تجارة ثاني أكسيد الكربون، حيث يسمح للمؤسسات أو الدول شراء حقوق انتاج الانبعاثات الكربونية فوق الحدود المسموح بها في تلك الدول أو المؤسسات. وتختلف آلية الاتجار بالكربون بين الدول حيث تدعم بعض الدول المتقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا، اعتماد آلية التجارة في وحدات خفض الانبعاثات دون استثناء أي طرف من الأطراف، حيث ترى هذه الدول أن آلية التجارة ستساعد في خفض الانبعاثات بكفاءة وتكلفة منخفضة.

فتؤكد هذه الدول على أهمية مشاركة جميع الدول في هذه الآلية، بما في ذلك الدول النامية. بينما يرفض الاتحاد الأوروبي مشاركة الدول النامية في آلية التجارة في وحدات خفض الانبعاثات. يُبرر الاتحاد الأوروبي موقفه بقلة انبعاثات الدول النامية بالمقارنة مع الدول

المتقدمة، وأن هذه الدول ما زالت في إطار التنمية. يرى الاتحاد الأوروبي أن مشاركة الدول النامية في آلية التجارة قد تُعيق تقدمها الاقتصادي. وبالرغم من نجاح تلك الالية الا ان نجاحها مقوض بعدة عوامل أهمها اختلاف سياسات التسعير وضرائب الكربون بين الدول المختلفة. وعليه، فإن خلق أطر تشريعية لتجارة الكربون متسقة بين الدول وتنفيذ سياسات تسعير الكربون وفرض الضرائب بشكل منسجم، بالإضافة إلى زيادة التعاون الدولي في مجال المشاريع النظيفة وتحفيز التطبيق العملي يمكن ان يؤدي بشكل فعال الي تطوير سوق الكربون علي المستوي الدولي وزيادة خفض الانبعاثات الكربونية الناتجة عن تجارة الكربون.

ختامًا: تعد العدالة المناخية جانبًا مهمًا للانتقال العادل نحو مستقبل مستدام. حيث يمكن أن تتضرر المجتمعات المحلية، وخاصة العمال غير الرسميين وغيرهم من السكان الضعفاء والمهمشين، في هذا التحول إذا لم يتم حمايتهم واستشارتهم. وكشكل من أشكال العدالة البيئية، وبالنظر إلى ما استقر عليه الفقه من أن واجب حماية البيئة، عادةً ما ينطوي على التزامين رئيسيين، أحدهما ذو طبيعة سلبية، مفادها " الحد من أنماط الاستهلاك والإنتاج الضارة بالبيئة وبمواردها ". والآخر، ذو طبيعة إيجابية، ويقتضي " تحقيق الإدارة السليمة لتلك الموارد البيئية "، ومن ثم، نجد أن منهج العدالة المناخية، كذلك، يقوم على دعامتين، تتمثل أولاهما في ضرورة الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتهدف ثانيتهما إلى تغيير الأنظمة الموروثة لاستخراج الموارد الطبيعية ونقلها وتوزيعها وتوليد الطاقة وإنتاج السلع وتقديم الخدمات وطرق الاستهلاك وطرق التخلص منها. وذلك نظراً لأن عدم المساواة الاجتماعية والسياسية وعدم العدالة من هذا المنظور من شأنها أن تثير الاضطرابات وأن تجعل المجموعات المهمشة أكثر تهميشاً وأكثر تأثراً بهذه الاضطرابات.